

في أول زيارة للرئيس المصري إلى السعودية في عهد الملك سلمان

السياسي وخادم الحرمين يؤكدان أهمية الحفاظ على أمن البحر الأحمر

الحل السياسي وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الليبي.

وأضاف السفير علاء يوسف أن اللقاء شهد تأكيداً على أهمية مجابهة جميع محاولات التدخل في الدول العربية أياً كانت مصادرها، ونفوسيت جميع المحاولات التي تستهدف بث الفرقة والانقسام بين الأشقاء، وذلك حفاظاً على النظام العربي الذي يهدف إلى ترويمه وتقويته في مواجهة محاولات اختراقه وإضعافه، حيث أعرب الزعيمان عن تطابق مواقف البلدين إزاء سبل مواجهة التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط، والذي يعد ركيزة أساسية للمضامن العربي. وكان خادم الحرمين الشريفين قد أقيم مأدبة غداء تكريماً للرئيس السيسي والوفد المرافق له، حضرها صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير مقرن بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولقيت من الأمراء والشيوخ وكبار الشخصيات السعودية.

وغادر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الرياض بعد ظهر أمس في ختام زيارته التي استغرقت يوماً واحداً، وكان على رأس مودعيه كل من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير مقرن بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.



خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مستقبلاً الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بحضور صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء (واس)

أن جهود مكافحة الإرهاب في ليبيا لا تتعارض مع دعم مصر لجهود المبعوث الأممي لإيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار، كما شدد على ضرورة وقف إمدادات المال والسلاح للمليشيات الارهابية والمتطرفة في ليبيا، وأهمية دعم المؤسسات الليبية الرسمية، وعلى رأسها البرلمان المنتخب والحيش الوطني، بالإضافة إلى مساندة

الحفاظ على الدولة السورية ذاتها وحماية مؤسساتها التنفيذية، وضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لليمن ووحدة شعبه، وأهمية تكاتف جهود المجتمع الدولي لعدم السماح بالساس بأمن البحر الأحمر أو تهديد حركة الملاحة الدولية. وعلى الصعيد السوري، أوضح الرئيس السيسي أن اهتمام مصر ينصرف إلى

الرئيس عن تأييد مصر للمبادرة الخليجية وكيبتها مساندة مختلف القضايا العربية والإسلامية. كما تباحث الزعيمان بشأن عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما فيما يتعلق بتدهور الأوضاع في اليمن وضرورة تداركها، تالياً لأثارها السلبية على أمن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث أعرب

وللمملكة وشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار، وأكد الرئيس السيسي أن المرحلة الراهنة والواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية يستوجبان تعزيز التعاون لمصلحة المنطقة بأكملها. وشهدت المحادثات تبادل الرؤى بشأن مستجدات الأوضاع ومختلف القضايا الإقليمية في المنطقة، حيث أشاد الرئيس السيسي

بجهد المملكة وشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار، وأكد الرئيس السيسي أن المرحلة الراهنة والواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية يستوجبان تعزيز التعاون لمصلحة المنطقة بأكملها. وشهدت المحادثات تبادل الرؤى بشأن مستجدات الأوضاع ومختلف القضايا الإقليمية في المنطقة، حيث أشاد الرئيس السيسي

بجهد المملكة وشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار، وأكد الرئيس السيسي أن المرحلة الراهنة والواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية يستوجبان تعزيز التعاون لمصلحة المنطقة بأكملها. وشهدت المحادثات تبادل الرؤى بشأن مستجدات الأوضاع ومختلف القضايا الإقليمية في المنطقة، حيث أشاد الرئيس السيسي

الرياض - أ.ش.؛ عقد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمس بالرياض جلسة مباحثات ثنائية، جرى خلالها استعراض أوجه التعاون الثنائي ما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، والتأكيد على عمق العلاقات الاستراتيجية بين المملكة ومصر، والحرص على تعزيزها في مختلف المجالات كما تم خلال الجلسة مناقشة مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم.

وصرح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير علاء يوسف، بأن الرئيس السيسي عقد خلال زيارته للمملكة العربية السعودية أمس - والتي استغرقت يوماً واحداً - جلسة موسعة مع خادم الحرمين الشريفين عقب الجلسة الثنائية بحضور وفدي البلدين، استهلها خادم الحرمين الشريفين بالترحيب بالرئيس السيسي والتأكيد على قوة ومثانة العلاقات التاريخية الوثيقة التي تجمع بين البلدين، وأهمية تعزيز التشاور والتنسيق فيما بينهما بما يحقق مصلحة الأمتين العربية والإسلامية.

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز كان في مقدمة مستقبلي الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مطار الملك خالد الدولي في الرياض. ومن جانبه، وجه الرئيس السيسي التهنئة لخادم الحرمين الشريفين على توليه سدة الحكم بالمملكة، متمنياً لجلالته كل النجاح والتوفيق،

تأجيل الانتخابات عقب حكم قضائي بعدم دستورية مادة منظمة لها

الرئيس المصري يطلب إعادة صياغة قانون الانتخابات البرلمانية خلال شهر



(أ.ب)

جانب من جلسة المحكمة الدستورية أمس

القاهرة - أ.ش.؛ رحبت بعض الأحزاب السياسية الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن عدم دستورية المادة الثالثة من قانون تقسيم الدوائر الانتخابية المتعلقة بتحديد نطاق الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها، والجدول الفردي المرفقة بالقانون.

وقال رامي جلال المتحدث الرسمي باسم تحالف «صحة مصر»، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط، «إننا نحترم سيادة القانون»، موضحاً أن قانون تقسيم الدوائر كان هو السبب في تأجيل الانتخابات لفترة لتتم صياغته، وهو الآن سبب في تأجيل العملية برمتها، وشدد جلال على أنه على المستوى الإجمالي قوائم صحة مصر ثابتة كما هي ما لم يتطلب تعديل القانون تغييراً فيها. من جانبه، رحب تيار الاستقلال بالحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا، مطالبا الحكومة بالإسراع في تنفيذ هذا الحكم بشرط ألا يتم تعطيل العملية الانتخابية من أجل استكمال خارطة المستقبل.

وقال أحمد الفضالي رئيس تيار الاستقلال ورئيس حزب السلام الديمقراطي في بيان له إنه يجب على الحكومة أن تدارس أسباب وحجيات الحكم لتقوم بعمل التعديلات اللازمة في قوانين الانتخابات وإصدارها في أسرع وقت من أجل تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا، مشيراً إلى أن المجلس الرئاسي لتيار الاستقلال سيعقد اجتماعاً لمناقشة كل ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية ويبحث إمكانية التقدم بتعديلات على قانون تقسيم الدوائر

الانتخابية، ما يؤدي إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة الشهر الجاري. وقضت المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى سلطة قضائية بمصر، أمس بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قانون 202 لسنة 2014 الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، في المجال الفردي ورفض ما عدا ذلك من طعون وهي أربعة طعون مقامة لبطلان قوانين الانتخابات البرلمانية.

الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت استكمالاً لخارطة المستقبل التي توافق عليها المصريون». وأكدت الرئاسة المصرية في بيانها على احترامها الكامل لأحكام القضاء والتزام جميع مؤسسات الدولة بها ترسيخاً لمبدأ سيادة القانون. جاء ذلك عقب حكم المحكمة الدستورية العليا أمس بعدم دستورية مادة متعلقة بتقسيم الدوائر

القاهرة - وكالات: أصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، أمس توجيهاته إلى الحكومة بسرعة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة على قوانين الانتخابات البرلمانية في مدة لا تتجاوز شهراً. وفي بيان للرئاسة المصرية أمس، قالت: «ضمننا لصيانة مؤسسات الدولة من شأنية البطلان، فقد أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي توجيهاته إلى الحكومة بسرعة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين المعملة الانتخابية، بما يتوافق مع الدستور وما تضمنه حكم المحكمة الدستورية العليا، وشدد السيسي على ضرورة تلافي أوجه عدم الدستورية، والانتهاه من تلك القوانين في مدة لا تتجاوز شهراً من الآن».

وأضاف البيان: «كما شدد (الرئيس المصري) على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات قانونية لتفادي تأخير إنجاز الاستحقاق الثالث (انتخابات البرلمان). وأكد على مراعاة التنسيق بين كل أجهزة الدولة لإجراء

القاهرة - رويترز: قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مقابلة مع قناة العربية أمس الأول: إن الحكومة الفرنسية أقرضت مصر 3,2 مليارات يورو لتمويل عملية شراء معدات عسكرية فرنسية بمليارات اليورو في الآونة الأخيرة. ووقعت مصر على اتفاق هذا الشهر لشراء أسلحة فرنسية بمبلغ 5,2 مليارات يورو تشمل 24 طائرة رافال وفرقاطة متعددة المهام للقوات البحرية وصواريخ جو جو.

القاهرة - رويترز: قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مقابلة مع قناة العربية أمس الأول: إن الحكومة الفرنسية أقرضت مصر 3,2 مليارات يورو لتمويل عملية شراء معدات عسكرية فرنسية بمليارات اليورو في الآونة الأخيرة. ووقعت مصر على اتفاق هذا الشهر لشراء أسلحة فرنسية بمبلغ 5,2 مليارات يورو تشمل 24 طائرة رافال وفرقاطة متعددة المهام للقوات البحرية وصواريخ جو جو.

أحزاب سياسية ترحب بحكم «الدستورية»: نحترم سيادة القانون

من جانب أساتذة القانون المضمين له. أما قائمة الشعب فقالت إن حكم المحكمة الدستورية يثبت صحة الموقف السياسي والقانوني للقائمة التي أثرت عدم التقدم بقوائمها وانتظار حكم المحكمة لإجماع المستشارين القانونيين للقائمة بتزجيج قبول الطعون المقدمة لدى المحكمة.

وقال م. عمرو على القيادي بكتل القوى الثورية وأحد مؤسسي القائمة لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن قائمة الشعب ستغير شكلها وفقاً للقانون الجديد، مشيراً إلى أنها استعدت بمشروع قانون متكامل ومتوافق مع أحكام الدستور، وانهم على استعداد لتقديمه فوراً إلى رئيس الوزراء، وهو متوافق مع أحكام الدستور، والوحيد الذي يصلح، والوحيد المتوافق مع أحكام الدستور قوائم

من جهته، صرح غطاس نائب رئيس حزب الكرامة ومرشح الحزب عن دائرة البرلس بأن حكم الدستورية يمنح القوى السياسية فرصة تاريخية لإعادة ترتيب أوراقهم وتجاوز أخطاء المرحلة السابقة. وأوضح في تصريح له أن الحكم يمنح الدولة الفرصة لإصدار قانون يحقق التوافق الوطني المنشود، داعياً الجميع للمشاركة بفاعلية في صياغة القانون الجديد.

أما حزب النور فعلق على حكم المحكمة الدستورية على لسان د.ديونس مخيون رئيس الحزب بالقول: «نحترم أحكام المحكمة الدستورية لكننا ننتقد من وضع البلاد في هذا المازق».

القاهرة - وكالات: أصدرت وزيرة التضامن الاجتماعي د.غادة والي قراراً بحل 112 جمعية أهلية تم إشهارها خلال عامي 2011 و2012 في 6 محافظات، منها 39 جمعية بمحافظة المنوفية، و15 ببني سويف، و35 بالدقهلية، و17 بالغربية، و5 بالإسماعيلية وجمعية واحدة بقنا. وتعتبر هذه هي المجموعة الثانية من الجمعيات الأهلية التي يتم حلها بعد القرار الصادر في 22 فبراير 2015 بحل 169 جمعية أخرى.

وأوضحت الوزيرة، في بيان لها، أن حل تلك الجمعيات يأتي تطبيقاً للقانون بناء على حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بشأن حظر تنظيم الإخوان وعلى قرارات اللجنة المشكلة لتنفيذ حكم المحكمة بحظر الأنشطة والتخفيف على ممتلكات الجمعيات التابعة لتنظيم الإخوان.

وأكدت والي أن هذه الجمعيات ليس لها مقر ولم تمارس أنشطة منذ فترة، وتم الحل بعد أخذ رأي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مضيفة أنه جار حصر الأموال والممتلكات وإخطار اللجنة المشكلة لتنفيذ الحكم للنظر في التصرف فيها على

مودة بديقة».

وزيرة التضامن تحل 112 جمعية أهلية تابعة للإخوان في 6 محافظات جديدة

القاهرة - وكالات: أصدرت وزيرة التضامن الاجتماعي د.غادة والي قراراً بحل 112 جمعية أهلية تم إشهارها خلال عامي 2011 و2012 في 6 محافظات، منها 39 جمعية بمحافظة المنوفية، و15 ببني سويف، و35 بالدقهلية، و17 بالغربية، و5 بالإسماعيلية وجمعية واحدة بقنا. وتعتبر هذه هي المجموعة الثانية من الجمعيات الأهلية التي يتم حلها بعد القرار الصادر في 22 فبراير 2015 بحل 169 جمعية أخرى.

وأوضحت الوزيرة، في بيان لها، أن حل تلك الجمعيات يأتي تطبيقاً للقانون بناء على حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بشأن حظر تنظيم الإخوان وعلى قرارات اللجنة المشكلة لتنفيذ حكم المحكمة بحظر الأنشطة والتخفيف على ممتلكات الجمعيات التابعة لتنظيم الإخوان.

وأكدت والي أن هذه الجمعيات ليس لها مقر ولم تمارس أنشطة منذ فترة، وتم الحل بعد أخذ رأي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مضيفة أنه جار حصر الأموال والممتلكات وإخطار اللجنة المشكلة لتنفيذ الحكم للنظر في التصرف فيها على